

الإشارة: ABK/BS/093
التاريخ: 2018/10/10

السادة / شركة بورصة الكويت
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الكويتي (ش م ك ع)

عملا بأحكام الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72 لسنة 2015) بتاريخ 2015/11/9 بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها،

نود الإفادة بأن وكالة فيتش ريتينجز (Fitch Ratings) قد قامت في تقريرها الصادر بتاريخ 08 أكتوبر 2018 بتثبيت التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الكويتي.

ونرفق لكم نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الكويتي.

مع أطيب التحيات،،،



فوزي ثنيان علي الثنيان
مدير عام شئون مجلس الإدارة



صورة إلى: السادة/ هيئة أسواق المال

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	8 أكتوبر 2018
اسم الشركة المدرجة	البنك الأهلي الكويتي (ش م ك ع)
الجهة المصدرة للتصنيف	فيتش ريتينجز (Fitch Ratings)
فئة التصنيف	<p>- التصنيف الائتماني طويل الأجل بالدرجة "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة</p> <p>- التصنيف الائتماني قصير الأجل بالدرجة "F1"</p> <p>- تصنيف القابلية للاستدامة (VR) بالدرجة "bb+"</p> <p>- تصنيف الدعم بالدرجة "1"</p> <p>- الوضع الأساسي لتصنيف الدعم بالدرجة "A+"</p>
ملحوظات التصنيف	<p>التصنيف الائتماني طويل الأجل بالدرجة "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة: يشير تصنيف "A+" إلى الجودة الائتمانية العالية وتوقع مخاطر تعثر قليلة. كما أن هذا التصنيف يعكس قدرة البنك القوية على دفع التزاماته المالية. أما النظرة المستقبلية فهي تعني توقع استقرار التصنيف على المدى المتوسط.</p> <p>التصنيف الائتماني قصير الأجل بالدرجة بالدرجة "F1": يشير التصنيف بالدرجة "F1" إلى الجودة النوعية الجيدة للالتزام على المدى القريب. كما يعكس القدرة الجيدة للبنك على سداد التزاماته المالية في أوقات استحقاقها.</p> <p>تصنيف القابلية للاستدامة بالدرجة "bb+": تصنيف القابلية للاستدامة بالدرجة "bb+" هو رأي فيتش في القوة الكامنة للبنك ككيان قائم بذاته، بعيداً عن أي دعم يمكن الحصول عليه من خارج الكيان. ويعكس هذا التصنيف القوة الكامنة المعتدلة أو القوة المالية للبنك ككيان قائم بذاته.</p> <p>تصنيف الدعم بالدرجة "1" وتصنيف الوضع الأساسي للدعم بالدرجة "A+": يشير تصنيف الدعم بالدرجة "1" وتصنيف الوضع الأساسي للدعم بالدرجة "A+" إلى احتمالية تقديم الدعم الخارجي في الوقت المطلوب. ويظهر هذا التصنيف وجود احتمالية عالية في أن تقوم السلطات الكويتية بتقديم الدعم للبنك أخذاً في الاعتبار أهميته للنظام المصرفي المحلي.</p>
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	<p>ظل تصنيف الدرجة الاستثمارية للبنك الأهلي الكويتي بدون تغيير على مدى السنوات القليلة الماضية، ونحن لا نتوقع أي تأثير رئيسي للتصنيفات الحالية على وضع البنك على المدى القريب. أما على المدى البعيد، فإنه في حالة انتعاش السوق المحلي والإقليمي، فإننا نتوقع تحسن تصنيف البنك الأهلي الكويتي مما سيكون له أثر إيجابي على أوضاع البنك.</p>
النظرة المستقبلية	<p>مستقرة</p> <p>العوامل الرئيسية المؤثرة في التصنيف:</p>
ترجمة الملخص التنفيذي	<p>التصنيف الائتماني وتصنيف الدعم وأساس تصنيف الدعم</p> <p>التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الكويتي يعكس وجهة نظر فيتش باحتمالية كبيرة للغاية لتقديم الدعم من جانب السلطات الكويتية لكافة البنوك المحلية عند الحاجة. وقد انعكس ذلك على تصنيف الدعم للبنك الأهلي الكويتي بالدرجة "1"، والوضع الأساسي لتصنيف الدعم بالدرجة "A+"، وهذا التصنيف الأخير يتماشى مع الوضع الأساسي لتصنيف الدعم الصادر عن فيتش للبنوك المهمة في النظام المصرفي على المستوى المحلي بالنسبة للكويت.</p> <p>وتوقعات فيتش للدعم من السلطات تستند إلى قدرة الكويت القوية على تقديم الدعم للبنوك المحلية حسبما يظهره التصنيف السيادي لدولة الكويت بالدرجة (AA/مستقر)، والرغبة القوية في القيام بذلك بغض النظر عن حجم البنوك وامتيازاتها وهيكل تمويلها ومستوى ملكية الحكومة فيها. ويعزز من هذا الرأي سجل السلطات الكويتية السابق في دعم نظام البنوك المحلية وقت الحاجة.</p> <p>ويطبق بنك الكويت المركزي نظاماً متشدداً يمكنه من المراقبة الفعالة لضمان استدامة البنوك المحلية وقد تصرف بسرعة في الماضي حيث قدم الدعم وقت الحاجة. إلا أن قابلية التعرض للمخاطر بين البنوك المحلية كبيرة (حيث أن الكويت سوق صغير ومتربط) ونحن نعتقد أن هذا حافز إضافي للدولة لتقديم الدعم لأي بنك كويتي عند الحاجة، للحفاظ على ثقة واستقرار السوق.</p>

إن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيفات البنك الأهلي الكويتي طويلة الأجل تعكس التصنيف السيادي لدولة الكويت. وقد خصصنا التصنيفات قصيرة الأجل وفقا لتخطيط التصنيفات الموصوف في معاييرنا لتصنيف البنوك. والتصنيف طويل الأجل بالدرجة "A+" يمكن أن يكون متوافقا مع التصنيف قصير الأجل "F1"، أو "F1+". وفي حالة البنك الأهلي الكويتي، فإننا تبيننا التصنيف "F1"، وهو الخيار الأقل من الخيارين المخصصين للتصنيف قصير الأجل. وهذا بسبب أن الجزء الكبير من تمويل قطاع البنوك الكويتية له صلة بالحكومة وأي سيناريو صعب للبنوك من المحتمل أن يصل بمرور الوقت إلى وضع تكون فيه الجهة السيادية ذاتها تعاني شكلا من أشكال الوضع الصعب.

تصنيف القابلية للاستدامة:

تصنيف القابلية للاستدامة يعكس معايير الأداء الأقل بشكل طفيف عن البنوك المنافسة، ونزعة المخاطر العالية حسبما يظهر ذلك من خلال التركيزات العالية والتوسع في الأسواق عالية المخاطر، والاعتماد الكبير على التمويل بالجملة. كما أنه يعكس أيضا الامتياز المعتدل للبنك وجودة الأصول المرنة والمستقرة، والربحية المستقرة والرسمة الكافية بالإضافة إلى البيئة التشغيلية المستقرة بشكل معتدل في الكويت.

وقد استمر البنك الأهلي الكويتي في الاستفادة من البيئة التشغيلية المستقرة بشكل معتدل في الكويت. كما أن أسعار النفط العالية قد عززت من المشاريع المتصلة بالنفط وتتوقع فيتش استمرار الإنفاق على مشاريع البنية التحتية بخطى ثابتة، مما يعزز من نمو الإقراض بشكل مباشر ومن خلال تأثيره على القطاع الخاص بشكل أوسع. وتقييم فيتش للبيئة التشغيلية للبنك الأهلي الكويتي يأخذ في الاعتبار التوسع الإقليمي للبنك في الأسواق الأكثر تقلبا، وفي مصر بالتحديد.

والبنك الأهلي الكويتي لديه امتياز معتدل في الكويت (حصته من السوق تبلغ 9% بحسب الموجودات)، ويعزز هذا الامتياز التوسع الإقليمي. ونموذج الأعمال الموجه داخليا للبنك الأهلي الكويتي يستفيد من التنوع الجغرافي المتزايد لدعم تحقيق الإيرادات وإمكانات التوزيع وجمع الودائع.

بلغت مساهمة العمليات الدولية في الربح التشغيلي للبنك الأهلي الكويتي 22% في النصف الأول من عام 2018. والأهداف الاستراتيجية للبنك تتوخى الحذر بالنسبة للبنوك المنافسة في الكويت لكنها تستفيد من الفرص على المستوى الإقليمي. وقد أثبتت الإدارة سجلا ناجحا في إمكانية تحقيق ربحية بشكل مرن وببذل الجهود لدمج الشركة التابعة في مصر منذ الاستحواذ عليها في عام 2015، مما يوحي بوجود مهارات تنفيذية قوية.

عوامل تقييم القابلية للاستدامة للبنك الأهلي الكويتي تتضمن الجودة النوعية المرنة والمستقرة للقروض مع معدل للقروض المتعثرة بلغ 1.8% كما في نهاية النصف الأول من عام 2018، وانخفاض القروض التي تعاني من مشاكل. كما أن متوسط التغطية الاحتياطية بالبنك هو أعلى من البنوك المنافسة، وقد عزز من ذلك الإجراءات الحسنة التي يطبقها بنك الكويت المركزي، والتي تتطلب أخذ مخصصات احترازية ومخصصات عامة، بالإضافة إلى تجنب مخصصات محددة مقابل التسهيلات الائتمانية المتعثرة. وتعتقد فيتش بأن المخصصات كافية فقط إذا أخذنا في الاعتبار تركيزات العميل الواحد وتركيزات القطاع العالية للبنك الأهلي الكويتي والبنوك الكويتية، والتي تظل القيد الرئيسي على الجودة النوعية للموجودات.

معايير رأس المال الكافية للبنك الأهلي الكويتي يمكن مقارنتها بشكل جيد مع البنوك المنافسة. وتبني البنك وتنفيذه مؤخرا لبازل3 قد خفض من مستويات الرسمة والمصدات الوقائية لكنها أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. وتقييم فيتش لعوامل الرسمة يتضمن قدرة البنك الأهلي الكويتي على جمع رأسمال في الأسواق المحلية والدولية. والقدرة على امتصاص المخاطر الخاصة برأسمال البنك تعتبر كافية، تعززها الجودة النوعية المستقرة للموجودات.

معايير الأداء الرئيسية للبنك الأهلي الكويتي هي في تحسن مستمر لكنها تظل أقل بشكل طفيف من متوسط معدل البنوك الكويتية الكبيرة. ويمكن مقارنة الربحية الأساسية للبنك بشكل جيد مع البنوك المنافسة، في حين أن معايير صافي الربحية قد تأثرت بالتكاليف العالية لهيكل النفقات وانخفاض القيمة التي أدت إلى أخذ مخصصات احترازية عالية.

وتركيز البنك على الاستثمار في الميكنة وعمليات استرداد القروض وتبسيط العمليات ينبغي أن يساعده على تعزيز الأداء الكلي. وتتوقع فيتش أن تستفيد الربحية الأساسية للبنك الأهلي الكويتي بشكل إضافي من التوسع الإقليمي حيث يكون معدل الهوامش أعلى من الكويت.

وفي رأي فيتش، فإن نزعة المخاطر للبنك الأهلي الكويتي تعتبر عالية في ضوء المعايير الدولية. ومع دخول البنك لمصر حيث تكون مخاطر الموجودات أعلى منها في الكويت، فإن المستويات العالية للتركز وتمويل الأسهم (على الرغم من أنها أخذة في الانخفاض) تعزز من هذا الرأي. وعلى المستوى الدولي، لم تكن هناك مشاكل رئيسية، لكن يظل السجل محدود. وفي رأينا، فإن النجاح في استراتيجية التوسع الإقليمي يمكن تقييمه عندما يتوفر لدى البنك سجل طويل من الأداء ومراقبة المخاطر.

وبشكل مشابه للبنوك المنافسة، فإن الودائع المستقرة توفر للبنك مصدرا للتمويل، لكن اعتماد البنك بشكل عالي على التمويل بالجملة (61% وادائع عملاء) يؤدي إلى تركيز الودائع، وهي أساسا تعود لكيانات تتصل بالحكومة ومؤسسات كبرى. وقد كانت قاعدة الودائع مستقرة تاريخيا، مما يخفف من حالات العجز في استحقاقات السيولة. تقييم فيتش يتضمن التحسن المستمر في وضع التمويل لدى البنك الأهلي الكويتي مع اعتماد أقل على الاقتراض ما بين البنوك. كما أن إصدار سندات الدين يوفر تنوعا في مصادر التمويل لدى البنك ويعزز من وضع الاستحقاقات لدى البنك. وقد ظل معدل القروض إلى الودائع لدى البنك الأهلي الكويتي أعلى من البنوك المنافسة، لكنه واصل الانخفاض مؤخرا في السنوات السابقة. وتتوقع فيتش استمرار هذا التوجه حيث أن البنك يسعى لتطوير مصادر التمويل على المدى المتوسط مما يجعله أقل اعتمادا على وادائع العملاء.

حسابيات التصنيف:

التصنيف الائتماني الأساسي وتصنيف الدعم وأساس تصنيف الدعم هي حساسة لأي تغيير في افتراضات فيتش حول ميول السلطات الكويتية أو قدرتها على تقديم الدعم في الوقت المحدد للقطاع المصرفي الكويتي أو للبنك الأهلي الكويتي. وفي الوقت الحالي، فإننا لا نرى أن هناك احتمالية كبيرة لأي تغيير.

حسابيات القابلية للاستدامة:

رفع تصنيف القابلية للاستدامة للبنك الأهلي الكويتي مرهون بتعزيز امتيازات البنك بشكل إضافي وهذا يتضمن التكامل الناجح للبنك مع البنك الأهلي الكويتي - مصر الذي تم استحواءه. إلا أن الضغط باتجاه تنازلي على تصنيف القابلية للاستدامة قد ينتج من مخاطر السوق التي لا تتم إدارتها بشكل كاف وانخفاض الجودة النوعية للموجودات التي تؤدي إلى تدني المعدلات الرأسمالية.

وفيما يلي تثبيت فيتش ريتنجز لدرجات تصنيف البنك الأهلي الكويتي:

- تثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل بالدرجة "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة
- تثبيت التصنيف الائتماني قصير الأجل بالدرجة "F1"
- تثبيت تصنيف القابلية للاستدامة بالدرجة "bb+"
- تثبيت تصنيف الدعم بالدرجة "1"
- تثبيت الوضع الأساسي لتصنيف الدعم بالدرجة "A+"